

الأخبار
والأحداث
الكويتية
وما فيها
تفاصيل من..... 6

الكويتية

السبت 10 ربيع الأول 1419 هـ - 27 يونيو 1998 - السنة الخامسة - العدد 208 رئيس التحرير - خالد محمد العوشري

اقتصاد تربوي

الرسوم والضرائب في الكويت مالمنا وما عليها!!!



تبت، وضحة حمد المرعي

ليست جديدة على الكويت، فعندما تأسست الكويت كان اعتمادها في النفقات العامة على المساهمات الخيرية ويض الرسوم البسيطة. وعندما تطورت البلاد وازدادت النفقات العامة أصبحت الرسوم شيئاً رسمياً. وكان من أوائل تلك الرسوم التي فرضت منها ما خصص للمواضع (البيضان الوارثة) والبلدية (خدمات النظافة والحراسة) ... اتجه الله بالخير على الكويت باكتشاف النفط فيها ... الرسوم واستخدمت

تعتبر الرسوم نوعاً من الضرائب ولكنها تختلف من حيث انها تدفع نظير خدمات خاصة ومحددة تقاس بالكمية أو بالفترة الزمنية أو حسب معايير معينة. وهي بهذا تكون قيمة أو سعراً لتلك الخدمات. أما الضرائب فهذا نطق خدمات عامة وفقاً لمعايير خاصة بها ... الخدمات، فعلاً



إعداد:
وضحة حمد المرعي
طالبة بثنائية الجزائر
(مقررات)

- 1. عدم تعود المواطن الكويتي على النظر الرسمية، وذلك للأسباب الآتية:
- أ. عدم تعود المواطن الكويتي على النظام الضريبي، وعدم استفادته من الرسوم مبالغ فيها لعدم القناعة أو الإغتمتان لجودة الخدمات المقدمة أو تكليف إنتاجها.
- ب. عند القناعة بعدالة الأمر من حيث:
- 1. عدم وجود الآلية المحاسبية لضبط القلاعب والتحايل مما يكون الضغناء ضحية له.
- ب. التخوف من المناسبات بصفة نوي النضول المحسونة لحساب الإعتناء ونوي التوفيق.
- ج. التفتير والإسراف الكبير الملاحظ في بعض المناسبات والمسابقات والذي ليس له ما القناعة الحقيقية بأن
- د. أن تكون في أيقان
- للأسواق الدولية

السبت 10 ربيع الأول 1419 هـ - 4 يونيو 1998 - السنة الخامسة - العدد 209 رئيس التحرير - خالد محمد العوشري

اقتصاد تربوي

النظام النقدي: نشأته وتطوره

نظام العملة

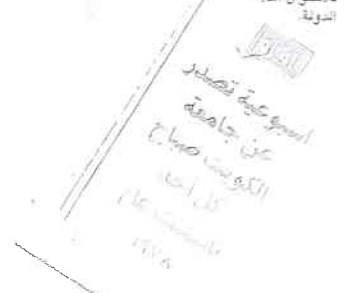
عندما أراد الإنسان استعمال نقد تجاري عملي فوصل إلى إيجاد وسيلة يتم تسهيل به التجارة، وقد استخدم في ذلك عدة أنواع الصكوك. وبعد اكتشاف الإنسان الحديد والبرونز والنحاس وجمعها قطع الذهب والفضة، تم تلك العملة البدائية. فتمثل ما يعرفه من كائنات بالذغال عدة، مستخدماً على العملات المعدنية، صناعتها في تلك العصور القديمة، ثم جاء المستخدماً، عملياً صحتها والتعامل بها. وقد كانت القطع الموزونة المعدنية مصنوعة من البرونز أو النحاس، أو الذهب، وكانت بدائية ومستخدمة من بلاد الروم والشام، وظهورت أول مسكوكات كالمعدنية عربية في العصر الأموي في القرن السابع الميلادي.



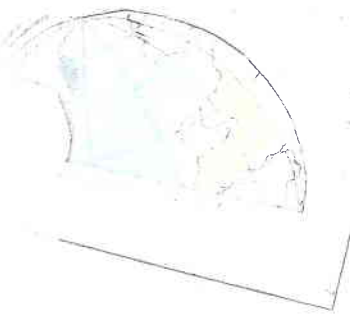
أسبوعية تصدر عن جامعة الكويت



أسبوعية تصدر عن جامعة الكويت



أسبوعية تصدر عن جامعة الكويت



وضحة حمد المرعي

والعائدين
في العمل على تحسين
الخدمات المقدمة
للمواطنين
والزائرين
من مزايا
التعامل مع
العملة
التي
تتمتع
بسمعة
عالمية
في
الشرق
والغرب
وتمتلك
مزايا
عديدة
منها
سهولة
التعامل
بها
في
الأسواق
الدولية
والداخلية
وعدم
تعرض
العملة
للتقلبات
التي
تسبب
الخسائر
المادية
للذين
يتمتعون
بها
وعدم
تعرض
العملة
للتقلبات
التي
تسبب
الخسائر
المادية
للذين
يتمتعون
بها

ما يصعب الرأس بالاضحاح
أما جدوى الكتابة
وهي أن تحقق أيتها مائة 19

التصانير

الرسوم والضرائب في الكويت وما عليها!!!



كتبت: وضة حماد المرعي

ليست جديدة على الكويت، فعندما تأسست الكويت كان اعتمادها في النفقات العامة على المساهمات الخيرية وبعض الرسوم البسيطة. وعندما تطورت البلاد وازدادت النفقات العامة أصبحت الرسوم شيئاً رسمياً. وكان من أوائل تلك الرسوم التي فرضت منها ما خصص بالموانئ (البضائع الواردة) والبلدية (خدمات النظافة والحراسة) وعندما انعم الله بالخير على الكويت باكتشاف النفط فيها، تغيرت الأحوال وظلت بعض تلك الرسوم واستحدثت رسوم أخرى نظير ما استجد من خدمات أثر تطور البلاد. إلا أن تلك الرسوم في مجملها ظلت عبارة عن مبالغ بسيطة أو رمزية أو لخدمات مدعومة بالاساس من الدولة.

تعتبر الرسوم نوعاً من الضرائب ولكنها تختلف من حيث أنها تدفع نظير خدمات خاصة ومحددة تقاس بالكمية أو بالفترة الزمنية أو حسب معايير معينة. وهي بهذا تكون قيمة أو سعراً لتلك الخدمات. أما الضرائب فإنها تدفع نظير خدمات عامة وفقاً لمعايير خاصة بها وتعتبر حصة أو مساهمة للانتماء لتلك الخدمات. فمثلاً خدمات الكهرباء والمياه والهاتف وما شابهه جرى العرف أن يكون استحقاقها عن طريق الرسوم. أما الطرق والمؤسسات الصحية والتعليم والامن والدفاع وغيره مما ينتفع منه الجميع ولكن بشكل غير محدد فتدفع لها ضرائب. والرسوم معمول بها في جميع انحاء العالم. كما أنها

وقناعات منطقية تختلف عن وجهة النظر الرسمية، وذلك للأسباب الآتية:
1. عدم تعود المواطن الكويتي على النظام الضريبي، وعدم استعداده لرسم مبالغ فيها لعدم القناعة أو الاطمئنان لجودة الخدمات المقدمة أو تكاليف إنتاجها.
2. عدم القناعة بعدالة الامر من حيث:
أ. عدم وجود الآلية المحاسبية لضبط التلاعب والتحايل مما يحول الضعفاء ضحية له.
ب. التخوف من المساس بثقافة ذوي الدخل المحدود لأسباب الإغنياء وذوي النفوذ.
ج. التحذير والاسراف والتبذير الملاحظ في بعض المشيخات والنفقات، والذي ليس له ما يبرره.
3. القناعة الحقيقية بأن الأولوية يجب أن تكون في إيقاف الهدر الحكومي للاموال الذي تقوم به مؤسسات الدولة.
وكمواطنة في هذا البلد فإني مؤيدة لما جاء أعلاه وأدعم تلك الآراء ولهذا الاعتبارات أصبح موضوع الرسوم والضرائب قضية شعبية وليس شأنًا حكومياً رسمياً فقط. وذلك لأن انعكاساته تتعلق بالجميع وبالأخص يراهم واموالهم. ونظرة إلى الصحف المحلية في الآونة الأخيرة (1-15 مايو 1998) تؤكد لنا الاهتمام الشعبي والبرلماني واردة فعلة بهذا الخصوص.

الا أنه في الآونة الأخيرة فقد أصبح يفرض نوع من الضرائب والرسوم ضرورة ملحة لاملأ عنها من أجل دعم إيرادات النفط المتدنية. وبالتأكيد فإن كل المؤشرات تبين أن انهيار أسعار النفط لن يكون لفترة مؤقتة وإنما ذو امتد بعيد وذلك للأسباب التالية:

1. المناخ الدافئ الذي غطى العالم في السنوات الأخيرة.
2. التقدم التكنولوجي المتسارع في وسائل اكتشاف البترول والمعدات المستخدمة لاستخراجه مما أدى إلى انخفاض تكاليف إنتاجه بشكل كبير ومن ثم بيعه.
3. تدهور الأسواق الاقتصادية في دول شرق آسيا والتي تعتبر من العملاء الرئيسيين لنفط دول الخليج نظراً للتعامل التجاري المكثف معها وقربها الجغرافي.

موقف المواطن:

وحيث أن موضوع الرسوم أو الضرائب أصبح من الضرورات القصوى إلا أن التطبيق والتنفيذ لا بد وأن يواجه بعض العقبات سواء من المواطنين أو من مجلس الأمة المحلل للمواطنين ومصالحهم. أما المواطن فإن له وجهة نظر

ولعلاج العجز المتزايد في الميزانية وترتيب اوضاع الأحوال المالية المتدهورة فقد بدأ التفكير منذ بداية التسعينات بفرض نوع الضرائب والرسوم وخصخصة بعض شركات الدولة المالية في الشركات والمؤسسات المالية. أما ما تم فهو كالتالي:

1. مشروع يفرض هضريية الدخل، (لا يزال قيد الدراسة) كما يبينه الجدول (3)
2. فرضت بعض الرسوم على الوافدين وزيدت بعض أنواع الرسوم على بعض المعاملات الرسمية وعلى بعض أنواع البضائع. وهناك تفكير

بزيادة رسوم الكهرباء والماء والهاتف ومشروع لزيادة أسعار الوقود (انظر الجدول 4)

3. أما مشروع الخصخصة فهو المشروع الذي تم العمل به بالكامل إلى درجة ما في ما يتعلق بالشركات والمؤسسات المالية. حيث قامت الحكومة ببيع حصصها في الشركات والمؤسسات عن طريق الإكتتاب العام. وهناك دراسة لخصخصة بعض مرافق الخدمات مثل الكهرباء والماء والمواصلات وتحويلها إلى مؤسسات خاصة.

ضرورة فرض الرسوم والضرائب التطورات الرسمية:

نظراً لصغر دولة الكويت مساحة وسكاناً وكثرة مواردها العائدة من النفط فقد ظلت طيلة العقود الأربعة الماضية بدون ضرائب والرسوم أن وجدت فهي في أغلب الأحوال متدنية إن لم تكن رمزية. إلا أن الأمور لا يمكن أن تستمر كما كانت في بحبوحة من الحسا. فقد أخذت المصروفات الحكومية تزيد عن الإيرادات مما نتج عنه عجز في الميزانية قد يكون مزمناً ما لم ينظر في أمورنا لإيجاد إيرادات بديلة تدعم إيرادات النفط من ناحية، وإن تقن أو تخفف المصروفات بشكل مناسب، أما سبب العجز فهو كالتالي:
أ. استنزاف الخدمات (مثل

1. الكهرباء والماء.
2. زيادة السكان الذي وصل للمليونين في أواخر التسعينات.
3. تكاليف التحرير وإعادة الاعمار ومطالبات الدفاع.
4. انهيار أسعار النفط (انظر الجدول 2)

وغيرها) بسبب عدم اهتمام المستهلكين نظراً لخصصتها حيث أنها مدعومة من الحكومة (انظر الجدول 1)



استديو عتيق تصدير

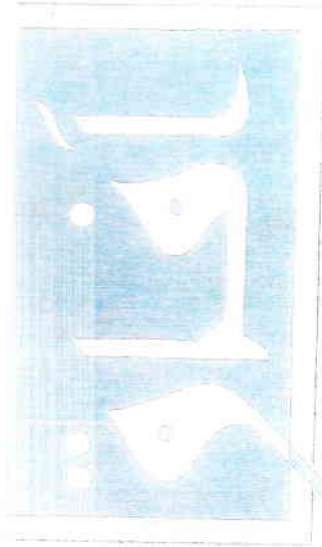
عمى حنا هدية

الكويتية تصدير

كل اجود

تأميمت تمام

1478

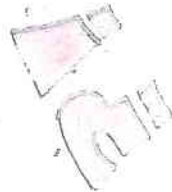


اسوعية تصدير عن جامعة الكويت

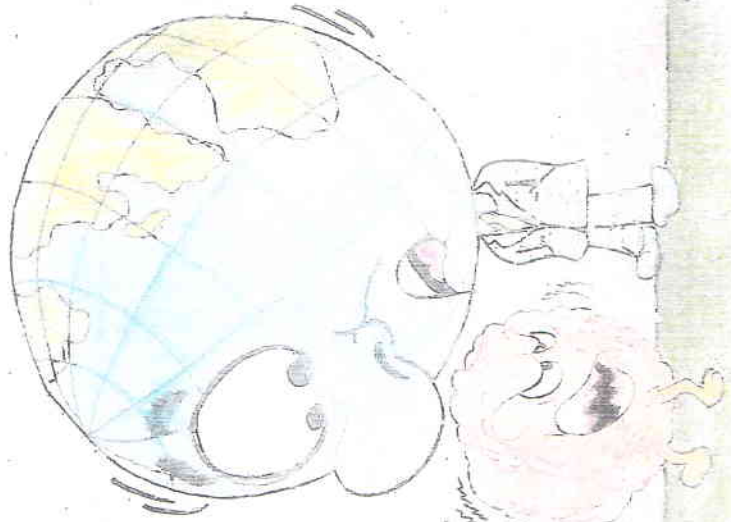


21

الخبر الجيدة



Research
TAKO
TAKO
Research



بمنين
2001

بلا عنوان

ويعد
فاني اكتب هذا ليقال .. لا لانهن فيه الاحوال
ولا لاجور ما ورد من اقوال... في رسائل هاتفي الجوال
اولا لاضجركم بأخر موال... سطن ته في ليال ملل طوال
كما انت لست انوي به جمع المال... أو طرح قضايا حلها من المحال
فانا مكاف به غير مختار.. مما يجعلني فيما اكتب احثار
حين طلب استاذة الاعلام... ان يمسك كل منا بالاقلام

ولا منام قبل ان نخذ «الاقلام» بالاعلام
الذي يهش له الزؤام... وعلى «المرجحين» السلام.
ولا فليوت الزؤام... وعلى «المرجحين» السلام.
كيفك السبيل لان نهرب.. بل قيم اكتب؟؟؟

وانا هنا ... كعيني من الطلاب
لم اقرا - لغير المبرمة - كتاب
ولا فهمي في الثقافة اي باب
حتى اتي في العلوم اساقوي بالذباب... لولا ان الاولى لذباب!
وليس اطلقي الا في جديد احلام ونوال، غير اتي لا اطبق عتاب
وما شتاني انا وقضايا العالم والارهاب
فيكفي ما اري في الجامعة من عذاب
ونظام التسجيل يحفه الضباب
وحده كاف ليبيد الضباب... ويجعلنا في يومه الاسود كما الضباب
والامتحانات العصبية، التي مهما اهدت لها... واستنفقت الليالي في حلها
فالدرجات تفنهد... من هنا ليشهد.

انت عند الدكتور، كالكتاب
قلبي الجهد هاهنا بباب
ولا يهجم عند حضرة الذواب
سوى القصل بين هذا وهذه... وما ازلت تلك من ذباب
وفي تفاصيل الصبر اع
ما يصعب الراس بالصباح
فما جديوى الكتابة
وهي ان تحلق لنا مائة 99

وضحة حمد المرعي



أسبوعية تصدر عن جامعة الكويت

عدد 26 شعبان 1422 هـ الموافق 11 نوفمبر 2001 العدد 601 السنة 24

بلا عنوان

وبعد،
فإني أكتب هذا المقال .. لا لأناقش فيه الأحوال
ولا لأكرر ما ورد من أقوال... في رسائل هاتفي الجوال
أولا لأضجركم بأخر موال... سطرته في ليال ملل طوال
كما أنت لست أنوي به جمع المال... أو طرح قضايا حلها من المحال
فأنا مكلف به غير مختار.. مما يجعلني فيما أكتب أحتار
حين طلب أستاذ الإعلام... أن يمكك كل منا بالأقلام
ولا منام قبل أن نملأ «الأفاق» بالكلام
الذي يهش له الخلق... ويبش به الأنام
والأفالموت الزؤام... وعلى «الدرجتين» السلام.
فكيف السبيل لأن أهرب.. بل قيم أكتب؟؟؟
وأنا هنا... كغيري من الطلاب
لم أقرأ - لغير المدرسة - كتاب
ولا يهمني في الثقافة أي باب
حتي أنني في العلوم أساوي الذئب بالذئب... لولا أن للأولي أذئاب!
وليس اطلاعي إلا في جديد أحلام ونوال، غير أنني لا أطيق عتاب
وما شأنني أنا وقضايا العالم والإرهاب
فيكفي ما أرى في الجامعة من عذاب
ونظام التسجيل يحفه الضباب
وحده كاف لبييد الشباب... ويجعلنا في يومه الأسود كما الشباب
والامتحانات العصية، التي مهما أعددت لها... واستنفدت الليالي في حلها
فالدرجات تشهد... من هنا لمشهد
أنت عند الدكتور، كالذئب
فليس الجهد ها هنا يثاب
ولا يهم عند حضرة النواب
سوى الفصل بين هذا وهذه... وما ارتدت تلك من ثياب
وفي تفاصيل الصراع
ما يصيب الرأس بالصداع
فما جدوى الكتابة
وهي لن تحقق لأينا مآبه!؟

وضحة حمد المرعي



إعداد:
وضحة حمد المرعي
طالبة بثانوية الجزائر
(مقررات)

الاعمال تربي

النظام النقدي: نشأته وتطوره

التجارة بمشهورها للعام قديمي «المتأصلة» أو التبادل بين منتج ومستهلك وكان الناس قديماً يقايضون بعضهم البعض سلعة بسلعة. ثم أصبحت العملة ببطء بديلًا عن السلع من الحياض أو عدد من رؤوس الماشية نظير السلع المطلوبة. ويتطور الإنسان على سبيل العصور والتواصل المجتمعات ببعضها بعد اكتشاف الزراعة قبل عشرة آلاف عام، وتوصل الإنسان التي تتطلبها حياة البدأ من حياة الضرورة حاجة إلى معيار محدد لنظام المقايضة بالسلع، وقد ساعد في ذلك توصل الإنسان إلى مفهوم الإعداد ومن ثم الحساب وكذلك مفهوم المقاييس ومن ثم المكاييل والموازن. وتطورت عند الإنسان بعدها فكرة إيجاد وسيط يتم باستخدامه للحصول على السلع بدون الاعتماد على طريقة أو نظام «المقايضة». وهكذا توصل الإنسان قبل حوالي أربعة آلاف عام إلى استخدام «عملة» تفي بغرض الوسيط في الحصول على السلع. ومرت العملة في مراحل عديدة من خلال تطورها إلى أن وصلت إلى ما نعرفه في يومنا هذا بـ «العملة النقدية» ومن ثم بالنظام النقدي العالمي.

نظام العملة (القبود)

عندما أراد الإنسان استبدال نظام المقايضة بنظام تجاري عملي توصل إلى إيجاد وسيط يتم عن طريقه تبادل السلع «التجارة». وقد استخدم في ذلك عدة أنواع مما يمكن تسميته بـ «العملة» مثل الخبز وقطع العاج وبعض أنواع الصخور. وبعد اكتشاف المعادن استخدم قطع الحديد والبرونز والنحاس وغيرها قطع الفضة والذهب. ولم تكن تلك العملة البدائية تماثل ما نعرفه حديثاً، بل كانت قطع تاتي بأشكال عدة، معتمداً على الأدوات المستخدمة في صناعتها في تلك العصور القديمة. ثم جاء الرومان وطوروا طريقة صنعها والتعامل بها. وقد كانت القطع النقدية المعدنية معروفة لدى العرب قبل الإسلام، إلا أنها كانت بدائية ومستوردة من بلاد الروم والشام. وظهرت أول مسكوكة نقدية معدنية عربية في العصر الأموي في القرن السابع الميلادي.



في القرن التاسع عشر وسرعان ما انتشر التعامل بها وبالقبود الورقية نظراً لانتشار التجارة بين المستعمرات والدول

وما تم من اكتشاف جغرافية واستعمار للبلاد النائية لاستغلال خاماتها وثرواتها. حتى أنه لتوجد بعض الدول تستخدم عملات دول أخرى إلى حد ما إلى وقتنا الحاضر.

التبادل بالقبود المعدنية

سرعان ما انتشر التعامل بالقبود المعدنية وذلك لما لها من مزايا مثل عدم تعرضها للتلوث وسهولة النقل والتداول - وقد كان الذهب أصلح ما وجد لصناعة العملة وذلك لكونه معدن نادر ومتجانس مهما يكن مصدره، وبالإضافة لكونه منقسماً تماماً - أي أن الكيلو جرام الواحد له القيمة ذاتها سواء كان قطعة واحدة أو قطعتين كل منها نصف كيلو جرام. وكذلك كانت الحال مع معدن الفضة ولو أقل شأنًا من الذهب.

التبادل بالقبود الورقية

ظهرت القبود الورقية (بانك نوت) بشكلها الحديث بعد إنشاء البنوك والبيوت المالية في القرن الثامن عشر. وتتميز القبود الورقية بسهولة تداولها وإمكانية وضع قيم مالية مختلفة وعالية (مخلاً لاختلاف فئاتها من دولار واحد إلى ألف دولار). كما أنها تمكن من إجراء التحويلات المالية بين المؤسسات أو حتى الأفراد. وبالإضافة إلى ذلك فإنها غير مكلفة في إصدارها وتخزينها وتغييرها متى تطلبت الأمور ذلك.

النظام النقدي

هنا التعامل بالقطع النقدية ومن بعدها بالقبود الورقية أساساً ثابتاً لنظام نقدي عالمي قابل للتطور والتجديد وموأكب للعصور والمستعمرات. ولعل السبب في ذلك و / أو كان ذلك نتيجة لما لذلك التعامل من مزايا وفوائد من أهمها:

- 1) تخديم كوسيط في تبادل السلع ببدل طريقيته المقايضة غير العملية وغير الدقيقة والتي لا يمكن أن تصلح لنظام مالي تجاري متكامل.
- 2) عدم تعرض القطع النقدية للفساد وعدم حاجتها للرعاية والعناية كما هو الأمر مع المحاصيل والماشية.
- 3) تعمل على تقييم



التعامل تربي

- 1) السلع - اي اعطاء قيمة للسلعة تمكن بها الناس من قياس ثروتهم ومتطلباتهم.
- 2) يمكن تقسيم العملة او مضاعفتها معتمداً على التقدير المطلوب (فالدينار به 1000 فلس مثلاً وكذلك هناك 1/4 و 1/7 و 3/4 والدينار).
- 3) تعتبر الشكل الوحيد لوضع معيار للثروات والموارد الفردية او الوطنية.
- 4) تمثل طريقة عملية ومثلى للمداينة والاقتراض والتي تعتبر احد اساسيات التجارة الحديثة.
- 5) من غيرها لا يمكن ان تسري التجارة او تتدفق بين مختلف الايادي والمؤسسات والبلدان، ومن ثم لا يمكن من ايجاد نظام اقتصادي محكم. وذلك مثل فتح الحسابات والاعتمادات المالية واصدار الحوالات المصرفية.
- 6) والتعامل بالعملة هي الطريقة الوحيدة والمثلى في نظام الودائع المصرفية واستثمارها.
- 7) وكذلك بدونها لا يمكن رصد الميزانيات او تقييم العجز او الفائض او ترحيل الاموال والمصروفات من مخصصات مالية الى اخرى.
- 8) وايضاً لا يمكن بدونها ان تكون هناك مراقبة او تدقيق محاسبي عملي وتدقيق.

الإصدار النقدي

من المعروف ان النقود بانواعها لا تصك او تصدر عشوائياً. بل يقوم بهذه المؤسسات المصرفية المركزية (البنك المركزي) في البلدان المختلفة. ويكون ذلك وفقاً لما يقابلها من الذهب والذي تقدر به ثروات البلاد. وعلى هذا الاساس يكون سعر الصرف في الميزان التجاري بين عملات البلاد المختلفة. اما سعر قيمة العملة نقدياً فكانت بالسابق تقدر مقارنة بالجنيه الاسترليني (البريطاني) وبعدها تخلت الدول عن ذلك المقياس واتخذت الدولار الأمريكي لتحديد قيمة العملة. كما انه في وقتنا الحاضر تخلت الكثير من البلدان عن اعتبار المملوك من الذهب مقياساً للثروات، وعليه لم تعد العملات مرتبطة بما تملكه الدولة من ذهب بل بمركزها الاقتصادي وارتباطاتها او انشطتها التجارية.

كاول محاولات للتعامل بالعملة للاستغناء عن طريقة المقايضة حيث استخدمت الشعوب الزراعية البدائية بعض قطع المواد مثل الخبز والعاج والقواقع وبعدها قضبان البرونز ومن ثم القطع الفضية والذهبية. ومع تطور الانسان علمياً وصناعياً ظهرت النقود الحديثة من قطع معدنية ونقود ورقية. ونتج عن ذلك فيما بعد، وخصوصاً بعد انشاء المصارف والبيوت المالية، نظام الحوالات والسندات المالية.

وحيث ان تطور الانسان لا نهائي، فبتقدم التكنولوجيا والنظم المالية والادارية، ظهرت «بطاقات الائتمان» (النقود البلاستيكية) والتي اغنت عن حمل والتداول بالاموال النقدية. وبها توافرت عوامل الحماية والامان بالاضافة الى تيسر وسهولة التعامل بها. وحيث ان متطلبات التجارة وانتقال الاموال لا تقف عند حد، فانه في وقتنا الحاضر اصبحت الاموال تنقل وتحول من حساب لآخر عن طريق التلغراف والتلكس والفاكس. وكان هذا نتيجة تطور تكنولوجيا وانظمة الاتصالات. وقريباً جداً سيكون من المتيسر لاي فرد او مؤسسة فتح الحسابات المصرفية وتحريك الاموال عن طريق ازرار الحاسوب. ولا غرابة في ذلك ان الاقتصاد هو اساس استقرار الشعوب وازدهارها، والتجارة ما هي الا تدعيم للاقتصاد والنظام النقدي وهذا الشيء يهيئ للتجارة اتساعها وامتدادها - سواء كان ذلك بين الافراد او المؤسسات او البلدان.

النظام النقدي
تاريخه
وتطوره